

بيان موجه إلى الحكومة اللبنانية ووزارة التربية والتعليم العالي والمنظمات الدولية والجهات المانحة

أدى تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان والانهيار المالي وعدم الاستقرار السياسي، إلى خسائر فادحة في قطاع التعليم اللبناني، مما تسبب بإرهاق نظام التعليم العام بشكل خاص. وضعت وزارة التربية والتعليم العالي الخطة الخمسية للتعليم العام لتوفير تعليم شامل وعالي الجودة لجميع الأطفال في سن المدرسة في لبنان، بغض النظر عن جنسيتهم. ومع ذلك، إن استراتيجيات تطبيق هذه الخطة غير الواضحة والتمويل غير الكافي، وضعت مئات الآلاف من الطلاب اللبنانيين والسوريين في مواجهة مخاطر متزايدة للتسرب المدرسي والانقطاع عن التعليم.

في ضوء ذلك، نعرب نحن الموقعين أدناه عن قلقنا الشديد إزاء الاضطرابات في فترة التعليم ما قبل الظهر بسبب إضرابات جميع أساتذة التعليم الرسمي والإعلان الأخير الذي أصدره المدير العام لوزارة التربية والتعليم العالي بشأن تعليق الدروس في مدارس بعد الظهر للطلاب اللاجئين السوريين في المدارس الحكومية. لقد سبق هذا البيان بيان آخر صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 27 سبتمبر، يؤكد أنه لن يُسمح للطلاب اللاجئين السوريين بالاندماج في قطاع التعليم الخاص. يأتي ذلك على الرغم من تلقي وزارة التربية والتعليم العالي التمويل اللازم للخطة الخمسية للتعليم العام، التي تعزز نهجًا شاملاً لكل من الطلاب المضيفين واللاجئين وتغطي تكاليف التشغيل لكل مدرسة. بينما نتفهم أن هذه القرارات قد اتخذت في ضوء الإضراب المستمر من قبل جميع أساتذة التعليم الرسمي، فإننا نعتقد بقوة أن هذه القرارات يمكن أن تسبب ضررًا كبيرًا للطلاب اللبنانيين واللاجئين السوريين وعائلاتهم.

إن الحق في التعلم هو حق أساسي من حقوق الإنسان لكل طفل، بغض النظر عن جنسيته، وقرار تعليق دوام بعد الظهر للطلاب السوريين ينتهك حقهم في الحصول على التعليم. في حين يواجه اللاجئون السوريون التمييز والتهميش المستمر في لبنان، لن يؤدي هذا القرار إلا إلى المزيد من تفاقم وضعهم الصعب. لذلك، فإننا نحث الحكومة اللبنانية على إيجاد حل يستأنف التعليم على جميع المستويات، لجميع الأطفال في لبنان، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني.

كما ندعو وزارة التربية والتعليم العالي إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ العام الدراسي وضمان استمرارية التعليم لجميع الأطفال، اللبنانيين واللاجئين على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، نحث المنظمات الدولية والجهات المانحة على مواصلة دعم وتمويل الاحتياجات التعليمية لجميع الطلاب في لبنان، بما في ذلك الطلاب في التعليم الثانوي والمهني.

في الختام، ندعو المسؤولين المعنيين لإجراء حوار سياسي شامل لمناقشة واقتراح حلول ملموسة، مكرين بأن كلا من اللبنانيين واللاجئين السوريين لهم الحق في التعلم، ومن واجب جميع المعنيين العمل معًا لضمان أن هذا الحق محمي. لذلك نطلب من الحكومة اللبنانية ووزارة التربية والتعليم العالي والمنظمات الدولية إعطاء الأولوية لتعليم ورفاهية جميع الطلاب في لبنان وضمان استئناف العام الدراسي للجميع بأثر فوري.

صادق عليها أعضاء الشبكة اللبنانية لسياسات ودراسات النزوح (LPRND).

تأسست الشبكة عام 2016 ومقرها في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI). تهدف الشبكة إلى مكافحة الصورة النمطية السلبية التي يعاني منها اللاجئون كما والتأثير على السياسات العامة سعياً لحفظ كرامتهم.